البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

نيسان 2014

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ خلال عام 2013 مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2012. وبلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2014 ما نسبته 3.2٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 7.4٪ خلال نفس الربع من عام 2013. أما معدل البطالة فقد انخفض خلال الربع الأول من عام 2014 ليصل الى 11.8٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 12.8٪ خلال نفس الربع من عام 2013.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 600.3 مليون دولار (5.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,606.1 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 582.7 مليون دينار (2.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,946.1 مليون دينار.
- انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 254.8 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 18,684.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 931.2 مليون دينار (3.4٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 28,524.4 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,066.8 مليون دينار (5.1٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 135.6 مليون دينار (2.1٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 83.1 نقطة (4.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,148.9 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، وفراً مالياً بلغ 156.1 مليون دينار خلال الشهر الأول من عام 2014 مقارنة بوفر مالي بلغ 25.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية كانون ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 7.0 مليون دينار ليبلغ 11,869.0 مليون دينار (46.4٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 8.9 مليون دينار ليصل إلى 7,243.4 مليون دينار (28.3٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 74.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية كانون ثاني 2014 مقابل 80.0٪ في نهاية عام 2013.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بنسبة 6.0٪ لتبلغ 927.7 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 2.7٪ لتبلغ 2,499.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 0.8٪ ليصل إلى 1571.8 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية للربع الأول من عام 2014 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 11.1٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 8.4٪ بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.1٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2013 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,384.6 مليون دينار (10.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 3,345.3 مليون دينار (15.2٪ من GDP) خلال عام 2012، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,265.8 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة مع 1,059.3 مليون دينار خلال عام 2012، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية كانون أول 2013 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 21,222.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 18,887.6 مليون دينار في نهاية كانون أول 2012.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصـــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 600.3 مليون دولار (5.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,606.1 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 582.7 مليون دينار (2.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,946.1 مليون دينار.
- انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 254.8 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 18,684.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 931.2 مليون دينار (3.4٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 28,524.4 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة باستثناء ودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار من عام 2014 مقارنة مع نهاية عام 2013، كما انخفضت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة باستثناء تسهيلات القروض والسلف وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2014 بمقدار 83.1 نقطة (4.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,148.9 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الأول من عام 2014 بمقدار 0.7 مليار دينار (3.9٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى 18.9 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية آذار			
2014	**2013**		**2013**
US$ 12,606.1	US$ 8,442.6	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 12,005.8
5.0٪	27.3٪		81.0٪
27,946.1	25,481.5	السيولة المحلية	27,363.4
2.1٪	2.2٪		9.7٪
18,684.9	18,135.2	التسهيلات الائتمانية	18,939.7
-1.3٪	1.7٪		6.2٪
16,762.6	15,630.2	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	16,569.1
1.2٪	1.7٪		7.8٪
28,524.4	25,858.6	إجمالي ودائع العملاء	27,593.2
3.4٪	3.6٪		10.5٪
22,069.8	18,652.2	ودائع بالدينار	21,003.0
5.1٪	5.3٪		18.6٪
6,454.6	7,206.4	ودائع بالعملات الأجنبية	6,590.2
-2.1٪	-0.7٪		-9.2٪
22,611.2	20,928.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	22,195.8
1.9٪	2.7٪		8.9٪
18,112.3	15,803.2	ودائع بالدينار	17,646.1
2.6٪	٪4.8		17.0٪
4,498.9	5,125.6	ودائع بالعملات الأجنبية	4,549.7
-1.1٪	-3.3٪		-14.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

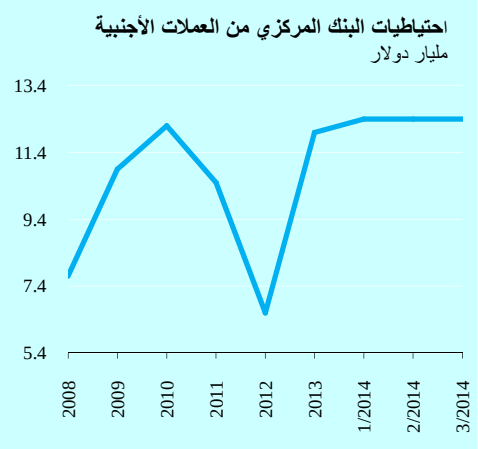

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية آذار 2014 بمقدار 600.3 مليون دولار (5.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 12,606.1 مليون دولار وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 582.7 مليون دينار (2.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,946.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 536.4 مليون دينار (2.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2013.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الربع الأول من عام 2014 مع نهاية عام 2013، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

– ارتفعت الودائع خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 506.3 مليون دينار (2.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتصل إلى 24,263.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 546.7 مليون دينار (2.5٪) خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

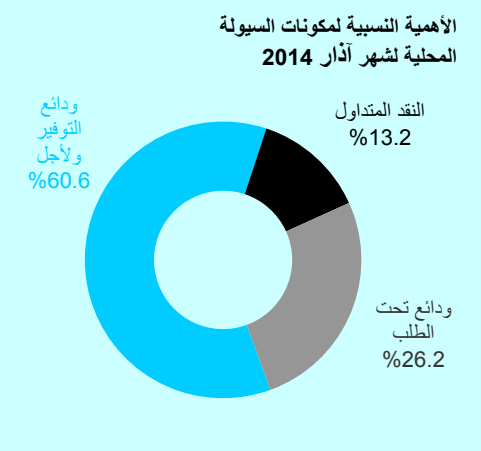

– ارتفع النقد المتداول خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 76.4 مليون دينار (2.1٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2013 ليبلغ 3,683.0 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 10.3 مليون دينار (0.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- **العــوامل المــؤثــرة على السيولــة المحليــة**

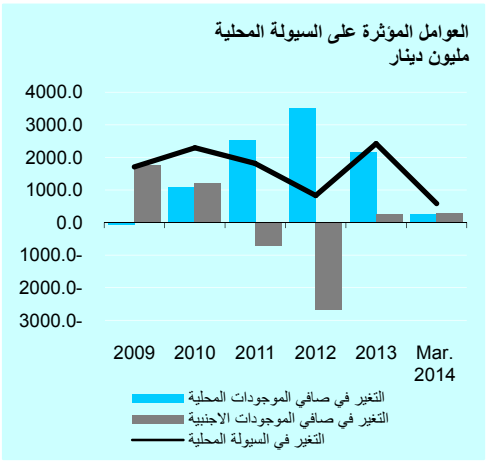

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 277.4 مليون دينار (1.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 685.5 مليون دينار (3.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 710.4 مليون دينار (2.8٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 433.0 مليون دينار (9.6٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 305.3 مليون دينار (4.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض مقداره 149.1 مليون دينار (2.2٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد تأتى ذلك محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 505.0 مليون دينار (6.0٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 199.7 مليون دينار (12.8٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2013		نهاية آذار 2013	نهاية آذار 2014
6,923.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,516.4**	**7,228.7**
8,487.4	البنك المركزي	6,696.5	8,992.4
-1,564.0	البنوك المرخصة	-180.1	-1,763.7
20,440.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**18,965.1**	**20,717.4**
-4,528.6	البنك المركزي، منها:	-3,096.4	-4,961.6
1,244.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,370.8	1,492.6
-5,793.5	أخرى (صافي*)	-4,487.2	-6,475.6
24,968.6	البنوك المرخصة	22,061.5	25,679.0
9,714.8	الديون على القطاع العام (صافي)	8,746.5	9,700.9
17,201.9	الديون على القطاع الخاص	16,216.1	17,320.1
-1,948.1	أخرى (صافي)	-2,901.1	-1,342.0
27,363.4	**السيولة المحلية (M2)**	**25,481.5**	**27,946.1**
3,606.6	**النقد المتداول**	**3,204.7**	**3,683.0**
23,756.8	**الودائع، منها:**	**22,276.8**	**24,263.1**
4,635.2	بالعملات الأجنبية	5,238.8	4,611.6

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2014/1/20 بتخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - سعر إعادة الخصم: 4.25٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.00٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.25٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع 3.50٪، ولأجل شهر 3.50٪.
- ويهدف هذا التخفيض إلى الاسهام في حفز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان لأنشطة القطاع الخاص المختلفة وتعزيز الاستثمار.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2013		آذار 2013	2014
4.50	إعادة الخصم	5.00	4.25
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.75	4.00
3.50	نافذة الإيداع	4.00	3.25
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	4.25	3.50
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	4.25	3.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية آذار 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.84٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 13 نقطة أساس.

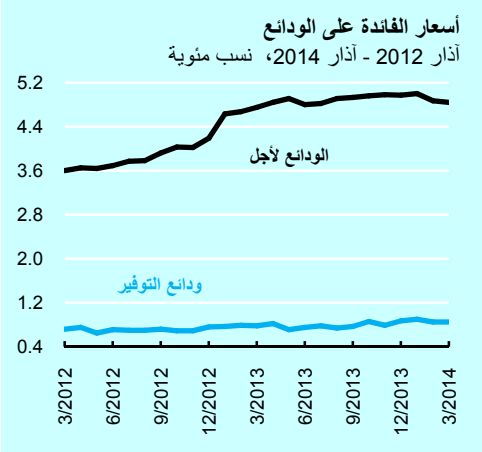

- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار 2014 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.85٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار نقطتي أساس.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.49٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 11 نقطة اساس.

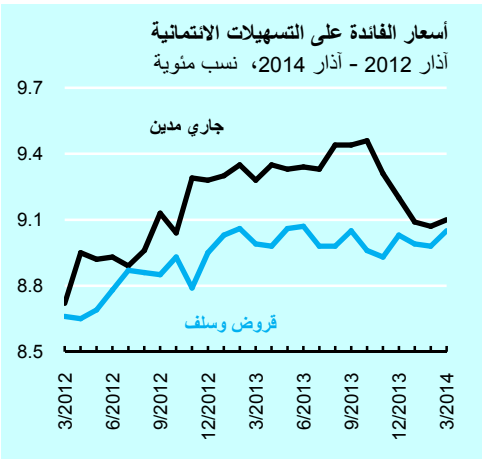

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.10٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 10 نقطة أساس.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر آذار 2014 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.50٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 63 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2013		آذار 2013	آذار 2014	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.38	تحت الطلب	0.48	0.49	11
0.87	توفير	0.78	0.85	-2
4.97	لأجل	4.75	4.84	-13
	التسهيلات الائتمانية			
10.13	كمبيالات واسناد مخصومة	9.60	9.50	-63
9.03	قروض وسلف	8.99	9.05	2
9.20	جاري مدين	9.28	9.10	-10
8.85	الإقراض لأفضل العملاء	8.87	8.76	-9

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار 2014 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.05٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار نقطتي أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آذار 2014 ما نسبته 8.76٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 9 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2013.
- ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2014 بمقدار 15 نقاط أساس مقارنة مع نهاية عام 2013، ليبلغ ما مقداره 421 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر آذار من عام 2014 ما مقداره 18,684.9 مليون دينار، منخفضاً بما مقداره 254.8 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 305.4 مليون دينار (1.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2013.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر آذار من عام 2014، يلاحظ بأن الانخفاض في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 400.8 مليون دينار (10.2٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات المالية بمقدار 106.3 مليون دينار (20.9٪)، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 58.7 مليون دينار (2.7٪). وبالمقابل، ارتفعت التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 160.3 مليون دينار (3.9٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات بمقدار 106.3 مليون دينار (2.6٪) وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع خدمات النقل بمقدار 35.7 مليون دينار (6.7٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آذار من عام 2014، فقد تركز الانخفاض في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بحوالي 391.7 مليون دينار (47.9٪)، والحكومة المركزية بمقدار 43.5 مليون دينار (3.6٪)، وللمؤسسات العامة بمقدار 11.9 مليون دينار (3.7٪)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 1.2 مليون دينار (12.6٪)، في حين ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 193.5 مليون دينار (1.2٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية آذار من عام 2014 ما مقداره 28,524.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 931.2 مليون دينار (3.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 889.0 مليون دينار (3.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر آذار من عام 2014 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 415.4 مليون دينار (1.9٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 232.4 مليون دينار (11.6٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 198.7 مليون دينار (6.4٪)، والودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 84.7 مليون دينار (30.5٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آذار 2014، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,066.8 مليون دينار (5.1٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 135.6 مليون دينار (2.1٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2013.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آذار من عام 2014 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2013. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2014 بمقدار 13.9 مليون دينار (5.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 219.8 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 191.3 مليون دينار (89.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2014، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 763.7 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 60.0 مليون دينار (7.3٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2013.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2014 بواقع 24.7 مليون سهم (11.0٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 248.8 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 158.7 مليون سهم (56.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2014، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 803.2 مليون سهم، بالمقارنة مع 934.9 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2014 انخفاضاً قدره 29.3 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,148.9 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 59.0 نقطة (2.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال الربع الأول من عام 2014، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 83.1 نقطة (4.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 143.8 نقطة (7.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 270.6 نقطة (10.0٪)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 89.1 نقطة (4.5٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 43.4 نقطة (2.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقا للقطاع

2013		آذار 2013	آذار 2014
2,065.8	الرقم القياسي العام	**2,101.4**	**2,148.9**
2,703.9	القطاع المالي	2,589.6	2,974.5
1,964.9	قطاع الصناعة	2,263.4	1,875.8
1,664.8	قطاع الخدمات	1,711.5	1,621.4

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2014 ما مقداره 18.9 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 57.0 مليون دينار (0.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 0.1 مليار دينار (0.6٪)

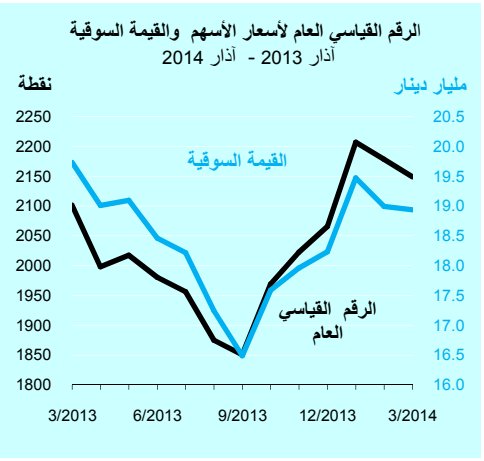

خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال الربع الأول من عام 2014، فقد ارتفعت القيمة السوقية بما يقارب 0.7 مليار دينار (3.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.6 مليار دينار (3.1٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آذار من عام 2014 تدفقاً موجباً بلغ 2.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 41.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2014 ما قيمته 27.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 25.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2014، فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 16.5 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 52.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2013		آذار 2013	آذار 2014
3,027.3	حجم التداول	405.2	219.8
12.4	معدل التداول اليومي	19.3	10.0
18,233.5	القيمة السوقية	19,732.6	18,937.9
2,705.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	439.4	248.8
146.9	صافي استثمار غير الأردنيين	41.0	2.6
939.5	شراء	77.4	27.7
792.6	بيع	36.4	25.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصـــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2013 بنسبة 2.9٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2012. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 7.4٪ خلال الربع الرابع من عام 2013 مقابل نمو نسبته 6.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2013 نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2012. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 8.6٪ خلال عام 2013 مقابل نمو نسبته 7.3٪ خلال عام 2012.
- انخفض التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الربع الأول من عام 2014 إلى 3.2٪ مقابل 7.4٪ خلال نفس الربع من عام 2013.
- انخفض معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2014 إلى 11.8٪ (9.7٪ للذكور و 21.8٪ للإناث)، وذلك مقابل 12.8٪ (11.1٪ للذكور و 20.5٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.1٪.

تطورات GDP خلال عام 2013

سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2013 بنسبة 2.8٪، مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2012. ويأتي ذلك انعكاساً لتداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 3.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة سجل نمواً نسبته 2.8٪ خلال عام 2013 مقابل نمو نسبته 2.5٪ خلال عام 2012. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 8.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.3٪ خلال عام 2012. وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 5.6٪ خلال عام 2013 مقابل 4.5٪ خلال عام 2012.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2011 -2013

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9	2.6	2.2	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0	6.9	6.4	**7.3**
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.8	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7	8.0	7.4	**8.6**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2013-2011

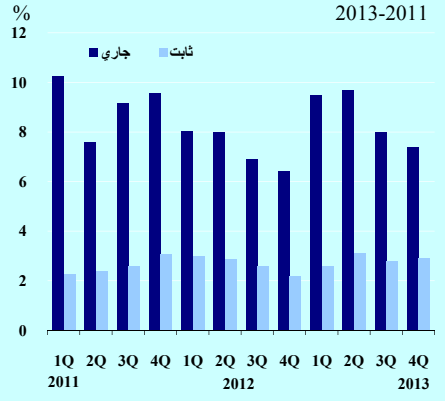

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2013 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.8 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.6 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.4 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية)، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.3 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.7٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2013.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال عام 2013 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجل قطاع الإنشاءات نمواً بوتيرة متسارعة، إذ نما بنسبة 8.7٪ مقابل تراجع نسبته 1.0٪ خلال عام 2012. في حين شهد قطاعي "الصناعات الاستخراجية"، والزراعة تراجعاً في أدائهما بنسبة 10.9٪ و3.5٪، على الترتيب. فيما شهدت القطاعات الأخرى تباطؤاً في أدائها.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، 2012-2013، نسبة مئوية

	2012	2013
الزراعة	9.4-	3.5-
الصناعات الاستخراجية	17.1-	10.9-
الصناعات التحويلية	2.3	1.9
الكهرباء والمياه	6.6	0.8
الإنشاءات	1.0-	8.7
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	6.8	3.2
النقل والتخزين والاتصالات	4.1	4.0
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	5.2	4.0
خدمات اجتماعية وشخصية	5.9	5.7
منتجو الخدمات الحكومية	3.0	2.4
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	3.0	6.3
الخدمات المنزلية	0.5	0.1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	**2.7**	**2.8**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- شهد الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 0.4٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 2.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، وذلك محصلة لتراجع عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند صنع المنسوجات (7.9٪) و"المنتجات الغذائية والمشروبات" (6.0٪) من جهة، ونمو عدد من البنود أبرزها "الاسمنت والجير والجبص" (28.6٪)، و"الحديد والصلب" (18.7٪)، و"المنتجات النفطية المكررة" (12.8٪) من جهة أخرى.
  - إرتفع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 7.6٪ (بالمقارنة مع تراجع كبير نسبته 21.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، ويعزى ذلك إلى نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 6.1٪ والبوتاس بنسبة 9.8٪.
  - نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 14.2٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 16.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، وذلك بسبب زيادة طلب الصناعات الاستخراجية على الكهرباء.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة وبنسبة 5.0٪ خلال الربع الأول من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 21.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- انخفض عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 34.9٪ خلال الربع الأول من عام 2014، بالمقارنة مع نمو نسبته 0.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 6.4٪ خلال الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 9.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 30.0٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 13.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 1.6٪ خلال الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 7.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية*

2013	المؤشـر	2013	الفترة المتاحة	2014
-2.0	**المساحات المرخصة للبناء**	**13.6**		**-30.0**
1.6	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**-0.2**		**-0.4**
3.3	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**3.7**		**-2.2**
5.0	المنتجات الغذائية والمشروبات	9.9		-6.0
-4.2	المنسوجات	26.2		-7.9
-10.8	المنتجات النفطية المكررة	-42.6		12.8
-13.8	الحديد والصلب	-34.8	كانون ثاني–شباط	18.7
-17.7	الإسمنت والجير والجبص	-38.1		28.6
14.2	المنتجات الكيميائية	38.2		1.1
-11.5	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**-21.7**		**7.6**
-17.4	الفوسفات	-9.4		6.1
-5.2	البوتاس	-32.0		9.8
-4.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**-16.6**		**14.2**
15.7	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**-21.9**		**5.0**
-13.5	**عدد المغادرين**	**-7.5**		**-1.6**
-3.7	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**0.7**	كانون ثاني–آذار	**-34.9**
-9.5	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-9.4**		**-6.4**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2014 ما نسبته 3.2٪ بالمقارنة مع 7.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الربع الأول من العام الحالي بالارتفاع الحاد في أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها الخضروات والايجارات مدفوعةً بزيادة الطلب المحلي الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة، والملابس في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من منتصف أيلول 2013، والتعليم متأثراً بزيادة أقساط المدارس الخاصة في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية، إلى جانب بند "التبغ والسجائر" وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من بداية شباط 2014. إذ ساهمت هذه البنود مجتمعة برفع معدل التضخم بمقدار 2.5 نقطة مئوية مقابل 1.3 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي.

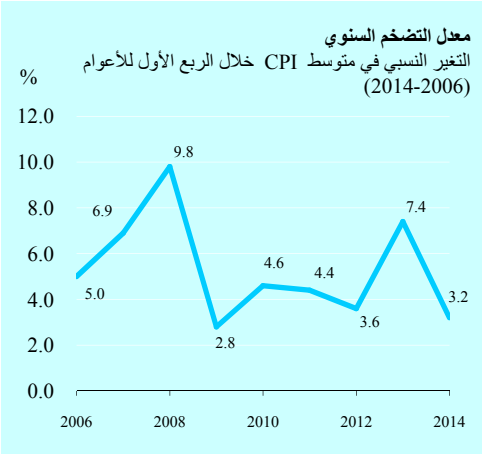

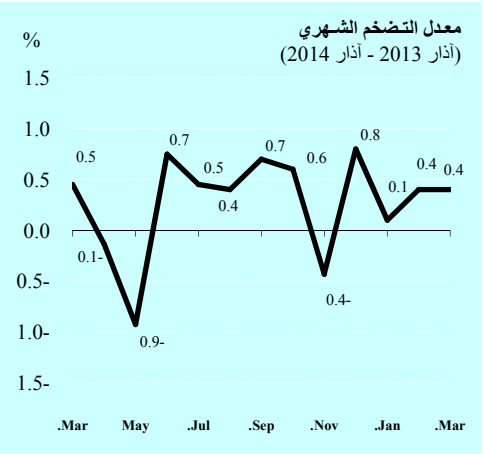

كما ارتفع المستوى العام للاسعار خلال شهر آذار بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2014) بنسبة 0.4٪، وذلك محصلة لنمو أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها، بند الفواكه، النقل و"العناية الشخصية".

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2013:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكّل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.6٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 3.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2014. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند الخضروات (10.7٪)، والفواكه (9.6٪)، إلى جانب ارتفاع بند "التبغ والسجائر" بنسبة 10.2٪ وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من بداية شباط 2014. فيما تراجعت أسعار بندي "اللحوم والدواجن" (0.1٪) و"الزيوت والدهون" (1.1٪).
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 7.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، مساهمة بذلك بنحو 0.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2014. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 7.4٪، وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من منتصف أيلول 2013. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الأحذية بنسبة 6.3٪.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتسهم بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2014. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 7.7٪، متأثراً بزيادة الطلب الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. كما

شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 4.0٪ لبند "مواد النظافة المنزلية" و0.4٪ لبند "التجهيزات المنزلية".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتساهم بذلك بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2014. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند التعليم وبنسبة 5.7٪، وذلك في ضوء زيادة أقساط المدارس الخاصة التي أعقبت قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الطبية" (5.1٪)، والنقل (1.9٪).

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الأول من عام 2014 ليصل إلى 11.8٪ (9.7٪ للذكور و 21.8٪ للإناث) وذلك مقابل 12.8٪ (11.1٪ للذكور و 20.5٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.1٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 35.9٪ (58.9٪ للذكور و 12.4٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2014، بالمقارنة مع 36.4٪ (60.0٪ للذكور و 12.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.7٪ خلال الربع الأول من عام 2014، وذلك مقابل 32.5٪ خلال نفس الربع من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.3٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" بنسبة بلغت (15.1٪)، في حين توزعت النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية وفراً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 156.1 مليون دينار خلال الشهر الأول من عام 2014 مقارنة بوفر مالي بلغ 25.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وفي حال استثناء المنح الخارجية (133.7 مليون دينار)، يصل وفر الموازنة العامة إلى 22.4 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 13.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013.
- شهد صافي الدين العام الداخلي ارتفاعاً طفيفاً في نهاية كانون ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 7.0 مليون دينار ليبلغ 11,869.0 مليون دينار (46.4٪ من GDP).
- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) ارتفاعاً طفيفاً في نهاية كانون ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 8.9 مليون دينار ليبلغ 7,243.4 مليون دينار (28.3٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 19,112.4 مليون دينار (74.7٪ من GDP) في نهاية كانون ثاني 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.

أداء الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 بمقدار 197.8 مليون دينار أو ما نسبته 49.6٪ لتصل إلى 596.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 102.4 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 95.4 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال شهر كانون ثاني 2014:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون ثاني		معدل النمو
	2013	2014	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**399.1**	**596.9**	**49.6**
الإيرادات المحلية، منها:	360.8	463.2	28.4
الإيرادات الضريبية، منها:	280.1	372.3	32.9
ضريبة المبيعات	157.5	224.8	42.7
الإيرادات الأخرى	79.3	89.3	12.6
المنح الخارجية	38.3	133.7	249.1
إجمالي الإنفاق، منها:	**374.0**	**440.8**	**17.9**
النفقات الرأسمالية	7.1	5.2	-26.8
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**25.1**	**156.1**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال شهر كانون ثاني 2014 بمقدار 102.4 مليون دينار أو ما نسبته 28.4٪ مقارنة مع نفس الشهر في عام 2013 لـتصل إلى 463.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 92.2 مليون دينار، 10.0 مليون دينار و0.2 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

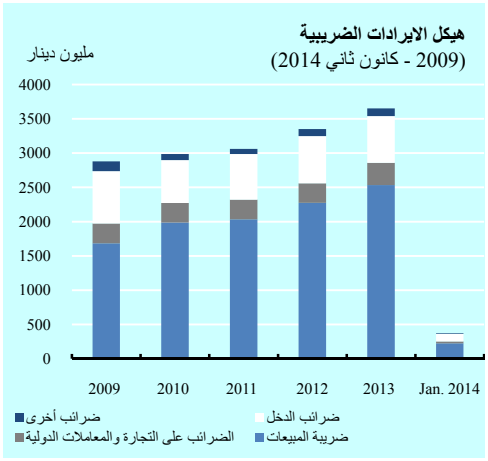

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال شهر كانون ثاني 2014 بمقدار 92.2 مليون دينار أو ما نسبته 32.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 لتصل إلى 372.3 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 80.4٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الدخل والأرباح. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 67.3 مليون دينار لتبلغ 224.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك 60.4٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 26.6 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 24.8 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 12.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 3.6 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 16.6 مليون دينار أو ما نسبته 17.9٪ لتصل إلى 109.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك 29.4٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 12.4 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 4.2 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 87.8٪ من إجمالي

الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 96.0 مليون دينار (منها 54.1 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 5.3 مليون دينار أو ما نسبته 23.1٪ لتبلغ 28.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 3.0 مليون دينار أو ما نسبته 43.5٪ لتصل إلى 9.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال شهر كانون ثاني 2014 بمقدار 10.0 مليون دينار أو ما نسبته 12.6٪ لتصل إلى 89.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 14.3 مليون دينار لتبلغ 66.4 مليون دينار، وكذلك ارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 6.7 مليون دينار لتبلغ 18.3 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 11.0 مليون دينار لتبلغ 4.6 مليون دينار (منها 0.9 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

- **الاقتطاعات التقاعدية**

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال شهر كانون ثاني 2014 بمقدار 0.2 مليون دينار لتبلغ 1.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال شهر كانون ثاني 2014 بمقدار 95.4 مليون دينار، لتبلغ 133.7 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 66.8 مليون دينار أو ما نسبته 17.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 440.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 18.7٪ وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 26.8٪.

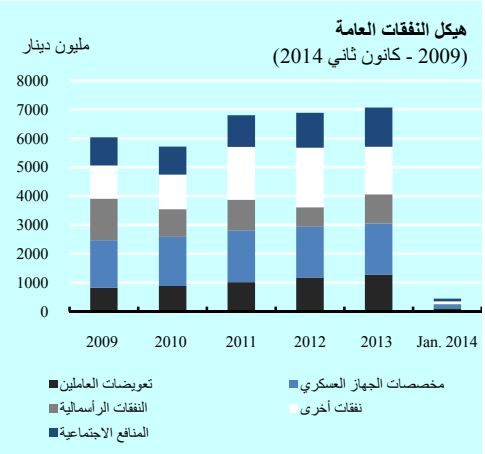

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال شهر كانون ثاني 2014 بمقدار 68.7 مليون دينار أو ما نسبته 18.7٪ لتصل إلى 435.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع جميع بنودها حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 25.7 مليون دينار لتبلغ 144.9 مليون دينار مشكلة ما نسبته 33.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 13.4 مليون دينار ليصل إلى 53.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 9.6 مليون دينار لتبلغ 106.1 مليون دينار مشكلة ما نسبته 24.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند دعم السلع بمقدار 7.7 مليون دينار ليبلغ 17.5

مليون دينار مشكلاً ما نسبته 4.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 6.2 مليون دينار ليصل إلى 90.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 20.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 2.1 مليون دينار ليبلغ 3.8 مليون دينار ليشكل ما نسبته 0.9٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال شهر كانون ثاني 2014 انخفاضاً مقداره 1.9 مليون دينار، أو ما نسبته 26.8٪، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 لتصل إلى 5.2 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

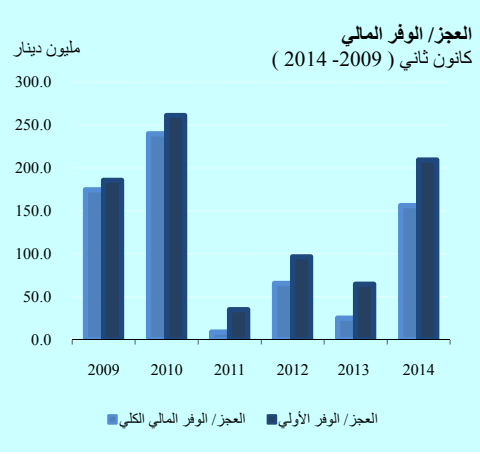

- سجّلت الموازنة العامة خلال شهر كانون ثاني 2014 وفراً مالياً، بعد المنح، بلغ 156.1 مليون دينار مقارنة بوفر مالي مقداره 25.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013.
- سجّلت الموازنة العامة خلال نفس شهر كانون ثاني 2014 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 209.1 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 64.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013.

الدين العام

شهد صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية كانون ثاني 2014 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 7.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 11,869.0 مليون دينار (46.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 104.0 مليون دينار ليبلغ 13,544.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2013 بمقدار 98.0 مليون دينار لتبلغ 1,675.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 115.0 مليون دينار ليصل إلى 10,983.0 مليون دينار في نهاية كانون

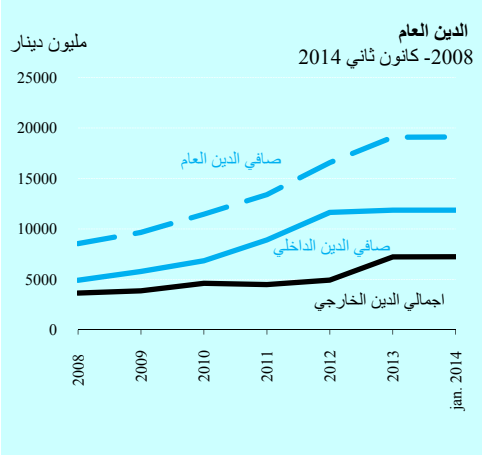

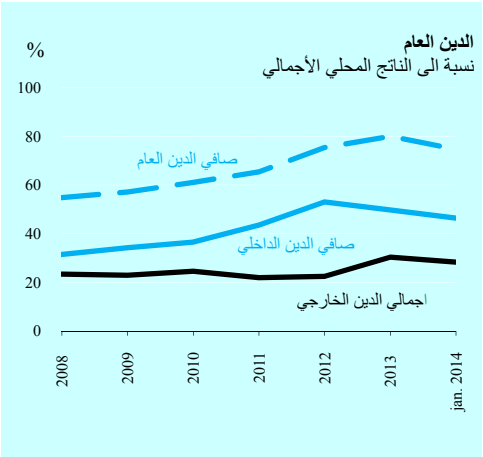

ثاني 2014 من ناحية، وثبات رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة عند مستوى 672.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد سندات المؤسسات المستقلة فقد ارتفع بمقدار 20.0 مليون دينار ليصل إلى 889.0 مليون دينار في نهاية كانون ثاني 2014، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 30.0 مليون دينار ليصل إلى 984.0 مليون دينار.

- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 8.9 مليون دينار ليبلغ 7,243.4 مليون دينار (28.3٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 54.3٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 7.1٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 9.3٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 12.3٪.

- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 15.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 19,112.4 مليون دينار (74.7٪ من GDP) مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً بلغ مقداره 5.3 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2013.

- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال كانون ثاني 2014 ما مقداره 25.4 مليون دينار (منها 4.6 مليون دينار فوائد) مقابل 29.0 مليون دينار (منها 3.4 مليون دينار فوائد) خلال نفس الشهر من عام 2013.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تعديل أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2014		معدل النمو
		نيسان	أيار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	835	840	0.6
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,015	1,025	1.0
السولار	فلس/لتر	670	675	0.7
السولار/ للكهرباء	فلس/لتر	670	675	0.7
الكاز	فلس/لتر	670	675	0.7
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10	10	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	468.6	462.7	-1.3
زيت الوقود/ للكهرباء	دينار/طن	468.6	462.7	-1.3
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	489.3	483.5	-1.2
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	599	601	0.3
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	604	606	0.3
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	619	621	0.3
الإسفلت	دينار/طن	502	495.8	-1.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2014/5/1

- قرر مجلس الوزراء تعديل أسس صرف الدعم النقدي للأسر الأردنية بحيث يتم صرف الدعم للأسر التي يقل إجمالي الدخل السنوي لأرباب الأسر بما في ذلك العلاوات الإضافية والمكافآت خلال عام 2013 عن 10,000 دينار ولا يمتلك أفرادها أكثر من 3 مركبات، ولا يمتلك أفرادها ثروة صافية حسب القيمة التخمينية للأراضي والعقارات وحصص وأسهم في الشركات بالإضافة إلى أرصدة بنكية تزيد قيمتها عن 250,000 دينار (شباط 2014).

- أقر مجلس الوزراء النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2014 ويقرأ مع النظام رقم (80) لسنة 2000 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وقد شملت التعديلات رفع الضريبة الخاصة على مجموعة من السلع الكمالية أهمها، الجعة والمشروبات الكحولية والمكسرات والتبغ بنسب متفاوتة (شباط 2014).
- قررت الحكومة مضاعفة رسوم تأشيرات الدخول الفردية إلى أرضي المملكة اعتباراً من الأول من شهر نيسان، وذلك على التأشيرات العادية والالكترونية (نيسان 2014).
- قرر مجلس الوزراء إلغاء إخضاع خدمة الحوالات المالية لخارج المملكة والمقدمة للأشخاص الطبيعيين للضريبة العامة على المبيعات (نيسان 2014).
- قرر مجلس الوزراء استيفاء بدل خدمات جمركية على البضائع المستوردة المعفاة وبنسبة 1٪ من قيمة تلك البضائع على أن لا يقل مقدار هذا البدل عن 25 دينار ولا يزيد على 2000 دينار، على أن تعفى مستوردات بعض الجهات منها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والسفارات والهيئات الدبلوماسية في المملكة (نيسان 2014).
- قرر مجلس الوزراء تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات من 16٪ إلى 8٪ على مبيعات شركات التمويل (من غير شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وذلك لمساواتها بالبنوك والشركات المالية من حيث العبء الضريبي (نيسان 2014).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية مساعدات أمريكية بقيمة 140 مليون دولار مدتها خمس سنوات لدعم سيادة القانون وإشراك المواطنين ومشاركتهم والمجتمع المدني في جميع أنحاء المملكة (كانون ثاني 2014).
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 40 مليون يورو (حوالي 54.4 مليون دولار أمريكي)، منها 30 مليون يورو لدعم قطاع التعليم و 10 مليون يورو لتمويل

مشروع دعم خدمات الصرف الصحي في المجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين (كانون ثاني 2014).

- التوقيع على اتفاقية مساعدات إضافية مع الحكومة الألمانية للأردن بقيمة 25 مليون يورو (حوالي 34 مليون دولار)، منها 15 مليون يورو لدعم قطاع المياه و 10 مليون يورو للمساعدة في مواجهة أعباء استضافة اللاجئين السوريين (شباط 2014).
- التوقيع على مذكرتي تفاهم بين الأردن واليابان، حيث تقدم الحكومة اليابانية منحتين إضافيتين بقيمة 32 مليون دولار، وتقدر المنحة الأولى بحوالي 24.7 مليون دولار لرفع كفاءة قطاع المياه للمجتمعات المضيفة للاجئين السوريين في محافظات الشمال بشكل عاجل، والثانية بقيمة 7.5 مليون دولار لتوفير معدات وأجهزة طبية لدعم قطاع الصحة في المملكة (آذار 2014).
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر ومذكرة تفاهم للمساعدة المالية على المستوى الكلي بين الأردن والاتحاد الأوروبي، يقدم الاتحاد الأوروبي قرض بقيمة 180 مليون يورو، وذلك لتمكين المملكة من تجاوز آثار الأزمات الاقتصادية ومواجهة التحديات والصعوبات الاقتصادية والمالية وأيضاً التغلب على الآثار الناجمة عن الأوضاع في المنطقة وأبرزها الأزمة السورية (آذار 2014).
- التوقيع على اتفاقية قرض سياسة التنمية الثاني بين الأردن والبنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار، حيث سيدعم هذا القرض ثلاث سياسات وهي تحسين الشفافية والمساءلة، تحسين إدارة الدين وكفاءة الإنفاق الحكومي وترويج النمو الاقتصادي من خلال القطاع الخاص (نيسان 2014).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2014 بنسبة 2.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 451.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2014 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 6.0٪ لتبلغ 927.7 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2014 بنسبة 10.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 1,130.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2014 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 2.7٪ لتبلغ 2499.5 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر شباط من عام 2014 انخفاضاً نسبته 15.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 ليبلغ 678.6 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2014 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 0.8٪ ليبلغ 1571.8 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2014 بمقدار 11.1٪، كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 8.4٪.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2014 بنسبة 3.1٪ ليبلغ 610.8 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 2,384.6 مليون دينار (10.0٪ من GDP) خلال عام 2013 مقارنة مع عجز مقداره 3,345.3 مليون دينار (15.2٪ من GDP) خلال عام 2012.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,265.8 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة بحوالي 1,059.3 مليون دينار خلال عام 2012.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية كانون أول من عام 2013 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 2,335.3 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2012 ليصل إلى 21,222.9 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 71.4 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 65.2 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 136.6 مليون دينار ليبلغ 3,300.8 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – شباط			
	2013 القيمة	معدل النمو (٪) 2013/2012	2014 القيمة	معدل النمو (٪) 2014/2013
التجارة الخارجية	3,164.2	0.7	3,300.8	4.3
الصادرات الكلية	875.1	2.5	927.7	6.0
الصادرات الوطنية	729.9	1.5	801.3	9.8
المعاد تصديره	145.2	8.0	126.4	-12.9
المستوردات	2,434.3	0.5	2,499.5	2.7
الميزان التجاري	-1,559.2	-0.6	-1,571.8	0.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2013، 2014
مليون دينار

	كانون ثاني – شباط		
	2013	2014	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	125.0	136.5	9.2
العراق	118.3	132.3	11.8
السعودية	80.6	95.6	18.6
الهند	54.4	67.6	24.3
أثيوبيا	0.6	45.1	-
سوريا	31.6	37.7	19.3
الصين	32.3	23.7	-26.6
المستوردات			
السعودية	532.3	440.2	-17.3
الصين	240.3	284.4	18.4
الهند	53.4	216.1	304.7
الولايات المتحدة الأمريكية	128.8	133.7	3.8
ألمانيا	97.6	117.4	20.3
تركيا	107.5	104.1	-3.2
الإمارات	99.1	97.9	-1.2
مصر	87.8	70.7	-19.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 6.0٪ لتصل إلى 927.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 2.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 71.4 مليون دينار أو ما نسبته 9.8٪ لتصل إلى 801.3 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 18.8 مليون دينار أو ما نسبته 12.9٪ لتصل إلى 126.4 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة لعام 2013، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 16.6 مليون دينار، أو ما نسبته 22.5٪، لتصل إلى 57.2 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 55.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر وليبيا على ما نسبته 60.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**729.9**	**801.3**	**9.8**
الملابس	**118.8**	**133.2**	**12.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	110.6	120.9	9.3
البوتاس	**91.4**	**70.9**	**-22.4**
الصين	31.6	22.1	-30.1
الهند	9.5	20.3	113.7
اليابان	3.3	2.9	-12.1
الخضروات	**53.5**	**67.2**	**25.6**
سوريا	23.3	25.5	9.4
العراق	5.4	9.9	83.3
الكويت	2.8	5.7	103.6
الأسمدة	**12.9**	**60.6**	**369.8**
أثيوبيا	0.0	44.8	-
بلغاريا	2.0	3.7	85.0
تركيا	5.0	3.1	-38.0
الفوسفات	**53.5**	**58.4**	**9.2**
الهند	39.9	40.3	1.0
أندونيسيا	4.1	7.3	78.0
تايوان	2.8	3.4	21.4
منتجات دوائية وصيدلية	**73.8**	**57.2**	**-22.5**
السعودية	11.9	15.3	28.6
العراق	5.4	7.4	37.0
الجزائر	14.0	7.4	-47.1
ليبيا	2.8	4.3	53.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 20.5 مليون دينار (22.4٪) لتصل إلى 70.9 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع نسبته 1.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند واليابان على ما نسبته 63.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

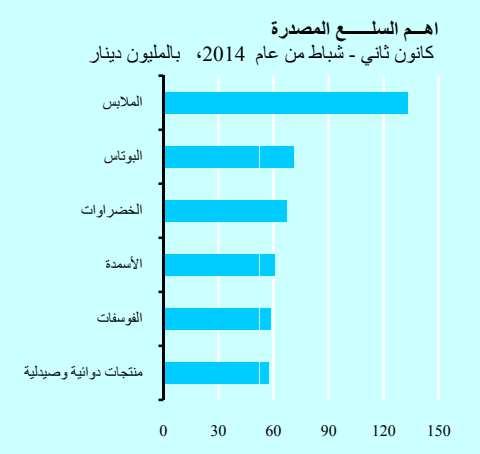

- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 13.7 مليون دينار (25.6٪) لتصل إلى 67.2 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 32.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والكويت على ما نسبته 61.2٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

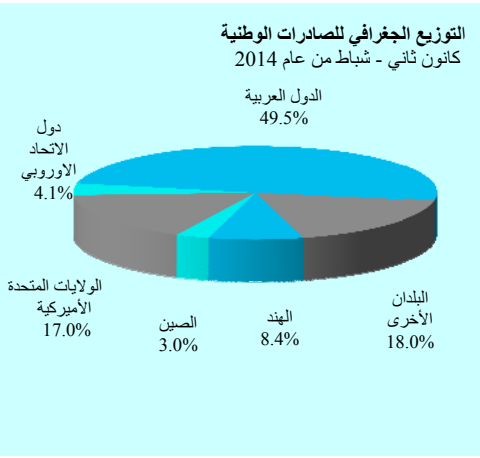

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 4.9 مليون دينار (9.2٪) لتصل إلى 58.4 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 37.8٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 37.4٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 20.6٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 69.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات والأسمدة والفوسفات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" خلال الشهرين الأولين من عام 2014 على ما نسبته 55.8٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 55.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند وأثيوبيا وسوريا والصين على ما نسبته 67.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2014 مقابل 60.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 65.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7٪، لتبلغ 2,499.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 0.5٪ خلال ذات الفترة من عام 2013.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2013، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 45.3 مليون دينار، أو ما نسبته 13.6٪، لتصل إلى 377.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 7.4٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013. وتعد كل من الهند وروسيا وتركيا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

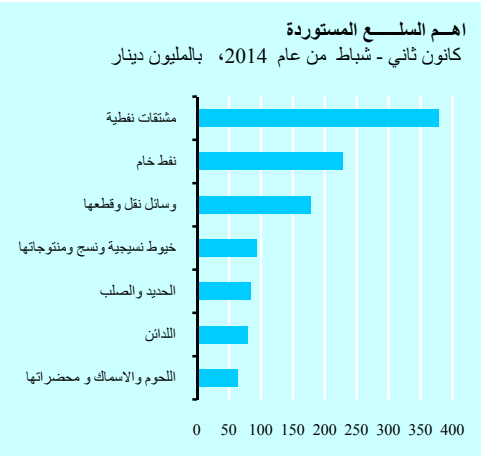

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 58.5 مليون دينار، أو ما نسبته 20.4٪، لتصل إلى 228.1 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 33.6٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 1.3٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 19.3٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 51.9 مليون دينار، أو ما نسبته 41.5٪، لتصل إلى 177.0 مليون دينار مقابل انخفاض بلغت نسبته 6.4٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013. حيث شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 64.9٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**2434.3**	**2499.5**	**2.7**
مشتقات نفطية	**332.3**	**377.6**	**13.6**
الهند	0.0	154.4	-
روسيا	0.0	47.7	-
تركيا	53.9	47.4	-12.1
النفط الخام	**286.6**	**228.1**	**-20.4**
السعودية	234.8	228.1	-2.9
وسائل النقل وقطعها	**125.1**	**177.0**	**41.5**
اليابان	21.1	41.7	97.6
كوريا الجنوبية	33.1	37.8	14.2
الولايات المتحدة الأمريكية	25.6	35.3	37.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**87.6**	**93.7**	**7.0**
الصين	34.7	44.8	29.1
تايوان	17.7	20.0	13.0
كوريا الجنوبية	2.9	4.4	51.7
الحديد والصلب	**85.4**	**84.2**	**-1.4**
أوكرانيا	18.5	25.9	40.0
الصين	13.4	14.8	10.4
السعودية	4.2	9.9	135.7
اللدائن	**75.5**	**79.5**	**5.3**
السعودية	37.9	39.1	3.2
الصين	6.2	6.4	3.2
الامارات	4.7	4.5	-4.3
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**62.2**	**63.8**	**2.6**
البرازيل	14.0	17.9	27.9
استراليا	9.5	11.0	15.8
الهند	7.2	8.1	12.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

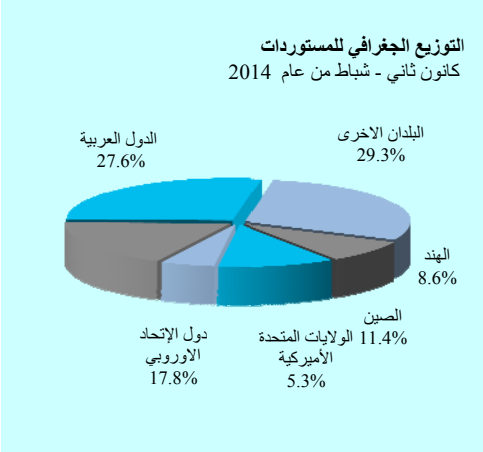

- ارتفاع مستوردات المملكة من خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها بمقدار 6.1 مليون دينار، أو ما نسبته 7.0٪، لتصل إلى 93.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 23.2٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايوان وكوريا الجنوبية على ما نسبته 73.9٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 44.2٪ من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2014 مقابل 43.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2013. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتركيا والإمارات ومصر خلال الشهرين الأولين من عام 2014 على ما نسبته 58.6٪ من إجمالي المستوردات مقابل 55.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الشهرين الأولين من عام 2014 انخفاضاً مقداره 18.8 مليون دينار أو ما نسبته 12.9٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2013 لتبلغ 126.4 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الشهرين الأولين من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 12.6 مليون دينار، أي بنسبة 0.8٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 ليصل إلى 1571.8 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2014 بنسبة (3.1٪) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 لتبلغ 610.8 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 72.8 مليون دينار (11.1٪) مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 728.1 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الربع الأول من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 15.6 مليون دينار (8.4٪) لتصل إلى 202.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012 إلى ما يلي:-

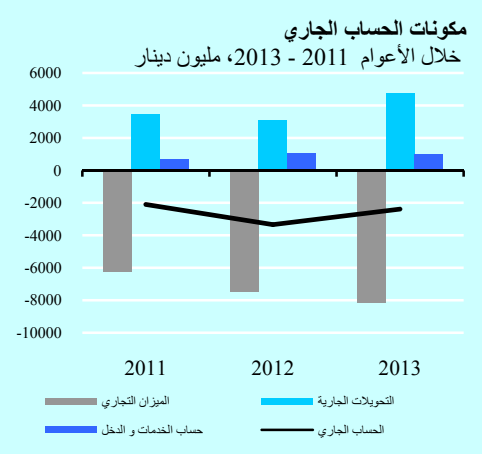

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,384.6 مليون دينار (10.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 3,345.3 مليون دينار (15.2٪ من GDP) خلال عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 657.0 مليون دينار (8.8٪) ليصل إلى 8,143.6 مليون دينار.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 66.6 مليون دينار ليبلغ 1,265.7 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز المسجل في كل من صافي بند النقل والخدمات الأخرى ليصل إلى 881.6 مليون دينار و162.7 مليون دينار على التوالي. إضافة إلى تسجيل كل من صافي بند السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 2154.7 مليون دينار و155.3 مليون دينار على التوالي.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 240.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 275.9 مليون دينار خلال عام 2012، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 460.7 مليون دينار وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 220.3 مليون دينار.
  - ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 1,648.8 مليون دينار ليصل إلى 4,733.7 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2013 بمقدار 571.9 مليون دينار ليبلغ نحو 1,620.0 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 1,076.9 مليون دينار ليصل إلى 3,113.7 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 4.4٪ خلال عام 2013 لتصل إلى 2,327.7 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2013، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 2,052.8 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 3,693.6 مليون دينار خلال عام 2012. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,265.8 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,059.3 مليون دينار خلال عام 2012.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 1,133.6 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 206.5 مليون دينار خلال عام 2012.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 3,365.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 100.4 مليون دينار خلال عام 2012.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 3,713.5 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 2,325.6 مليون دينار خلال عام 2012.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2013 التزاماً نحو الخارج بلغ 21,222.9 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 18,887.6 مليون دينار في نهاية عام 2012، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 2,965.6 مليون دينار ليصل إلى 17,483.5 مليون دينار، ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 3,541.1 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 5,300.9 مليون دينار ليصل إلى 38,706.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,276.9 مليون دينار ليبلغ 18,934.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,380.8 مليون دينار ليبلغ 4,206.0 مليون دينار. وذلك نتيجة قيام الحكومة بإصدار لسندات اليورور بوندز بقيمة 886.3 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,731.4 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 734.0 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 997.4 مليون دينار) لتبلغ 8,226.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 239.7 مليون دينار ليبلغ 1,019.1 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 782.2 مليون دينار ليبلغ 5,965.6 مليون دينار (استخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي).